المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
ⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵉⵡⴰⵔ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 30 ماي 2022

العدد 651

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....06

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....08

أيام دراسية وندوات علمية.....17

أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية.....21

اجتماع رقم 2022/14
ليوم الإثنين 30 ماي 2022
-بلاغ-

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 30 ماي 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس **السيد النعم ميارة**، خصص للتداول في جدول أعمال المجلس برسم الأسبوع الجاري.

في مستهل هذا الاجتماع، وعلى إثر الاستماع لعرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019-2020 خلال الجلسة المشتركة المنعقدة يوم الأربعاء 11 ماي 2022، تقرر عقد جلسة عامة يوم الثلاثاء 14 يونيو 2022 على الساعة العاشرة صباحا لمناقشة التقرير المذكور بحضور الحكومة، تطبيقا لأحكام المادة 352 من النظام الداخلي للمجلس، وفق التوزيع الموضوعاتي الذي تم تحديده بتنسيق مع مجلس النواب.

وعلى مستوى التشريع، قرر مكتب المجلس عقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 31 ماي 2022 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي في إطار قراءة ثانية.

ولترتيب أشغال هاتين الجلستين العامتين، تقرر دعوة ندوة الرؤساء إلى الاجتماع يوم الثلاثاء 31 ماي 2022 على الساعة الواحدة زوالا.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، وافق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية ليوم الثلاثاء 31 ماي 2022، والتي ستخصص لمساءلة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وعلى صعيد آخر، أخذ مكتب المجلس علما بالبرنامج المكثف للجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية برسم الأسبوع الجاري، وكذا ببرنامج مشاركات وفود المجلس في اجتماعات الاتحادات البرلمانية الدولية والجهوية والإقليمية.

اجتماع رقم 2022/13
ليوم الإثنين 23 ماي 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين **23 ماي 2022** اجتماعا **برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد محمد حنين**، ومشاركة الأعضاء **السادة:**

- **فؤاد القادري** : **الخليفة الثالث للرئيس؛**
- **المهدي عثمون** : **الخليفة الرابع للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود** : **محاسب المجلس؛**
- **ميلود معصيد** : **محاسب المجلس؛**
- **عبد الإله حفظي** : **محاسب المجلس؛**
- **جواد الهلالي** : **أمين المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، **السيدة والسادة:**

- **أحمد اخشيشن** : **الخليفة الثاني للرئيس؛**
- **عبد السلام بلقشور** : **الخليفة الخامس للرئيس؛**
- **مصطفى مشارك** : **أمين المجلس؛**
- **صفية بلفقيه** : **أمينة المجلس.**

❖العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← **قرار رقم 2022/13/01 بانتداب** عضو المكتب السيد عبد الإله حفظي لحضور أشغال الدورة 134 العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم الخميس 26 ماي 2022 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

❖الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2022/13/02 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 24 ماي 2022، برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد المهدي عثمون والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة، والتي ستخصص لمساءلة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

❖التشريع

← **قرار رقم 2022/13/03 بالإعلان** عن توصل المجلس بمقترحي قانونين، تم إيداعهما لدى مكتب المجلس من قبل أعضاء عن فريق التجمع الوطني للأحرار، في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم 23 ماي 2022، **وإحالتهما** إلى الفرق والمجموعات والحكومة، قبل إحالتهما إلى اللجنتان الدائمتان المختصتان بعد انصرام الأجل القانوني المنصوص عليه ضمن أحكام النظام الداخلي للمجلس. ويتعلق الأمر بمقترحي القانونين التاليين:

- مقترح قانون بنسخ المادة 27 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392(27 يوليوز 1972) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، كما تم تغييره وتتميمه؛
- مقترح قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

← **قرار رقم 2022/13/04 بالدعوة** إلى اجتماع تنسيقي مع رؤساء اللجان الدائمة قصد التداول في وضعية مقترحات القوانين.

❖ العلاقات الخارجية

← **قرار رقم 2022/13/05 بالمشاركة** في أشغال الدورة ال47 للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية المزمع عقدها بكيغالي/جمهورية رواندا، خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 يوليوز 2022.

قضايا للمتابعة

- تحديد محور الجلسة الشهرية المقبلة، المبرمجة يوم الثلاثاء 14 يونيو 2022.
- أشغال اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة.
- تتبع تقارير المهام الدبلوماسية لوفود المجلس.
- مخرجات الخبرة الموكولة لمكتب الدراسات المكلف بإعداد تصور لتجويد منظومة تدبير الموارد البشرية لدى المجلس.
- الاجتماع الاستثنائي للجنة الدائمة المختصة بالشؤون السياسية والعلاقات الخارجية التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المزمع عقدها بالجمعية الوطنية الكبرى بتركيا يومي 26 و27 ماي 2022.
- زيارة السيد Tomasz Grodzki، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولندا للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 ماي 2022.

- **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.**

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 24 ماي 2022 خصص لتقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

ومن المقرر أن تواصل اللجنة أشغالها بخصوص هذا المشروع في الاجتماع الذي سينعقد غدا الأربعاء فاتح يونيو 2022 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال.

يشار إلى أن هذا المشروع يحدد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون ساري المفعول، يراد تطبيقه بشأن دعوى معروضة على المحكمة، يدفع أحد أطرافها أنه يمس بحق من الحقوق أو بحرية من الحريات التي يضمنها الدستور.

- **لجنة القطاعات الإنتاجية.**

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 24 ماي 2022 خصص لتدارس آليات تنفيذ "برنامج فرصة" والإجراءات المواكبة له، وذلك بحضور السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.**

- **الثلاثاء 31 ماي 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالا بالقاعة 8:**

← الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي في إطار قراءة ثانية.

- **الأربعاء فاتح يونيو 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الندوات:**

← مواصلة دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعد دستورية قانون.

- **المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأمن الصحي.**

- **الخميس 02 يونيو 2022 على الساعة الثانية بعد الزوال بالقاعة 8:**

← جلسة مع مهنيي قطاع الصحة.

- **المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأمن الغذائي.**

- **الجمعة 03 يونيو 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الندوات:**

← جلسة استماع بحضور السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يستقبل رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولونيا .

استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم الجمعة 27 ماي 2022 رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولونيا السيد TOMASZ GRODZKIالذي قام بزيارة عمل لبلادنا على رأس وفد برلماني هام، وذلك بحضور الخليفة الأول لرئيس المجلس السيد محمد حنين والسيد عبد الإله حفظي محاسب المجلس ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون المغربية البولونية بمجلس المستشارين.

وقد تناولت المباحثات التي جرت بالمناسبة استعراض وبحث المعالم البارزة في العلاقات الثنائية بين البلدين في كل أبعادها، وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وقد حرص الجانبان في البداية على التنويه بمتانة وحيوية العلاقات الثنائية التي تمتد منذ سنة 1959 وتحظى باهتمام بالغ ورعاية خاصة من لدن جلالة الملك حفظه الله وفخامة الرئيس البولوني، بالنظر إلى ما يجمع البلدين من قواسم مشتركة ومبادئ أساسية ذات صلة بالحرص على احترام حقوق الإنسان وترسيخ قيم السلام والتسامح بين أعضاء الأسرة الدولية واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي هذا الإطار سجل السيد رئيس مجلس المستشارين الإرادة السياسة القوية التي تحذو البلدين من أجل تطوير علاقاتهما الاقتصادية، مشيرا في هذا السياق إلى العدد المهم من الاتفاقيات الثنائية المبرمة بينهما وحجم التبادلات التجارية الذي تجاوز هذه السنة مليار دولار، كما شدد على أهمية استثمار الشراكة المغربية الأوربية المتقدمة في النهوض بهذا الجانب من العلاقات حتى يرقى إلى مستوى الروابط السياسية القوية بين البلدين الصديقين.

وفي معرض حديثه عن البعد البرلماني في التعاون الثنائي، جدد السيد النعم ميارة التأكيد على أهمية العمل المنوط بمجموعتي الصداقة والتعاون المغربية البولونية في مجلسي المستشارين والشيوخ، وذلك باعتبارها آلية برلمانية تنهض بأدوار طلائعية في مصاحبة الدينامية المتنامية التي تشهدها العلاقات الثنائية في كل المجالات من خلال تكثيف الزيارات المتبادلة وتقاسم الخبرات والتجارب الفضلى، لا سيما في القضايا التي تستأثر باهتمام البلدين وفي صدارتها تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري وسبل تطويق المشاكل المرتبطة بالهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة.

من جهته ، وبعد أن عبر عن إعجابه بالمستوى المتقدم الذي بلغته العلاقات الطيبة بين المغرب وبولونيا وما تنعم به المملكة من أمن واستقرار، أكد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولونيا السيد TOMASZ GRODZKI أهمية وضرورة تفعيل وتنسيق العمل المشترك لمجموعتي الصداقة والتعاون بين المجلسين لما فيه مصلحة الشعبين والبلدين الصديقين، معربا عن تفاؤله بخصوص زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وإن كان لايزال دون طموحهما المشترك بالنظر إلى مؤهلاتهما الواعدة في عدد من الميادين كما هو الشأن في القطاع السياحي الذي يوفر فرصا كبيرة للنهوض به وتطويره.

ومن جهة أخرى تطرق رئيس مجلس الشيوخ البولوني إلى التداعيات السلبية للحرب الأوكرانية الروسية خاصة الأزمة العالمية المرتبطة بنقص الإمدادات في عدد من المواد الأساسية كالقمح بالنسبة لدول جنوب المتوسط ومنها المغرب، مشددا أن حكومة بلاده تعمل جاهدة على فتح منافذ بديلة لتصدير القمح الأوكراني، كما ذكر بالمناسبة بالجهود التي تبذلها بولونيا، وفاء لمسؤولياتها الإنسانية، في استقبال عدد كبير من اللاجئين الأوكرانيين والذين تجاوز عددهم لحد الساعة مليوني لاجئ.

وبارتباط مع موضوع السلم والأمن الدوليين، تداول الطرفان اضطراب الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء، وفي هذا الإطار عبر السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولونيا عن تقديره العالي للدور المغربي البناء في استتباب السلم ودعم الاستقرار بهذه المنطقة وكذا جهوده المشهود بها من أجل إنهاء الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا الشقيقة.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة، جدد المسؤول البولوني الموقف الواضح والثابت من موضوع الصحراء المغربية والقائم على أساس دعم المساعي المبذولة، تحت مظلة الأمم المتحدة، بالاحتكام إلى الحوار وتغليب الطرق السلمية ومبادئ التسامح.

من جانبه، وبصلة مع الموضوع، استعرض السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين التداعيات المقلقة لتطورات الوضع في منطقة الساحل والصحراء التي تعرف تغلغلا متزايد للمرتزقة ونمو العلاقات المشبوهة بين الانفصاليين وعدد من التنظيمات الإرهابية مما يهدد الأمن الإقليمي برمته ويزعزع استقرار الحدود الجنوبية لأوربا، مشددا على أن الأمر يتطلب تعاونا وتنسيقا أكبر بين جميع الأطراف المعنية، بما فيهم الحلفاء والشركاء الأوروبيين، وأن المغرب ليس بمقدوره، لوحده، ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما نوه السيد الرئيس في هذا الإطار بالموقف البولوني من أجل إيجاد حل عادل ومنصف للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مذكرا بمقترح الحكم الذاتي الموسوم بالجدية والمصداقية والواقعية الذي تقدم به المغرب، في حين تتمسك الأطراف الأخرى بمواقف متجاوزة لا تساير التحولات العميقة الجارية في عالم اليوم.

وفي نهاية هذا الاستقبال وجه رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولونيا السيد TOMASZ GRODZKI الدعوة الرسمية لرئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة للقيام بزيارة عمل لبولونيا في أقرب وقت قصد مواصلة هذا الحوار البرلماني المثمر لما فيه مصلحة البلدين، كما تم تبادل الهدايا تقديرا وإكراما للصداقة المغربية البولونية.

مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ البولوني يؤكدان في بيان مشترك رغبتهما في إرساء حوار برلماني منتظم.

أكد مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ بجمهورية بولونيا على رغبتهما المشتركة في إرساء حوار برلماني منتظم من شأنه المساهمة في توحيد الرؤى، وتحقيق الطموحات المشتركة في تعزيز السلم والاستقرار وتحقيق التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

جاء ذلك في بيان مشترك صدر عقب المحادثات التي أجراها السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، مع السيد توماس غرودزكي، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولونيا، يوم الجمعة 27 ماي 2022 بمقر المجلس.

وجاء في البيان أن المجلسين أكدا انفتاحهما على كل المبادرات المشتركة التي من شأنها توطيد العلاقات المؤسساتية، والارتقاء بها إلى مستوى شراكة منتجة، وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما شدد المجلسان على مواصلة تعزيز مسار التعاون البرلماني البناء بين المؤسستين التشريعيتين، وإعطائه زخما جديدا من خلال مبادرات مشتركة وبرامج عمل ملموسة تساهم في الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب في مجالات العمل البرلماني.

وأضاف البيان أن الرغبة في تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعيتين يأتي اعتبارا لجودة العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، ولتطابق وجهات النظر بين الرباط ووارسو تجاه العديد من القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وبناء على الرغبة المشتركة في إعطاء دفعة جديدة وديناميكية قوية للدبلوماسية البرلمانية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

كما يندرج هذا التعاون، وفق المصدر ذاته، في إطار سعي الجانبين، من موقعهما، للمساهمة في الارتقاء بهذه العلاقات وتوطيدها، لاسيما في ظل توفر مؤهلات وفرص كبيرة للتعاون والاستثمار المشترك، في جميع المجالات، وكذا انطلاقا من الحرص الدائم على تحقيق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، وتعزيز التضامن وتبادل الدعم، دفاعا عن المصالح العليا للبلدين الصديقين، على المستويين الإقليمي والدولي.

رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يستقبل سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالرباط.

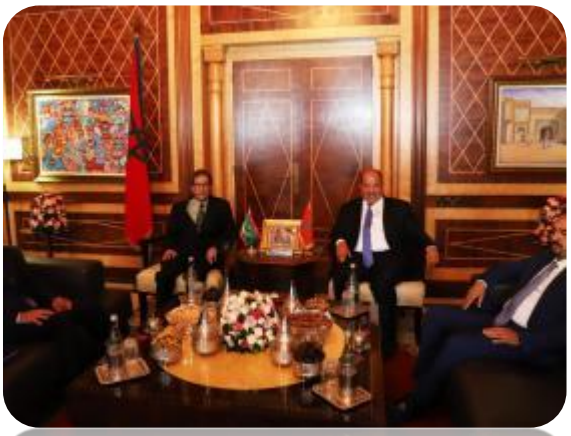

استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية المعتمد بالرباط السيد محمد ولد حناني، وذلك يومه الأربعاء 25 مايو 2022 بمقر المجلس.

وخلال هذا الاستقبال جرى استعراض شامل لمختلف أوجه التعاون الثنائي بين الجارين الشقيقين، مع التركيز على السبل الممكنة للارتقاء بهذه العلاقات التاريخية إلى مستوى ما يجمع بين الشعبين المغربي والموريتاني من روابط ووشائج إنسانية وثقافية متجذرة ومن تاريخ ومصير مشترك.

وفي هذا السياق عبر السيد رئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه لما بلغته العلاقات بين البلدين، مسجلا تطورها الإيجابي في الآونة الأخيرة خاصة بعد التئام الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة المغربية الموريتانية خلال شهر مارس الماضي التي توجت بالتوقيع على 13 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم شملت قطاعات متنوعة، مشددا على أهمية الاستمرار في هذا النهج الذي يعطي الجانب الاقتصادي دوره المطلوب في ترسيخ وتعميق العلاقات الثنائية، مشيرا في الوقت نفسه إلى الأهمية الحيوية التي يكتسيها المعبر الحدودي الكركرات في تيسير تنقل البضائع والأشخاص.

وفي معرض حديثه عن العمل البرلماني المشترك بين البلدين، عبر السيد النعم ميارة عن الاستعداد التام لمجلس المستشارين لاستثمار خصوصياته الدستورية، من حيث التركيبة والوظائف، لجهة المساهمة الفعالة في تحفيز حكومتي البلدين على بذل مزيد من الجهود لتعميق العلاقات الثنائية وتطويرها، مشيرا في السياق إلى الترتيبات الجارية من أجل تفعيل دور مجموعة الصداقة والتعاون البرلمانية المغربية الموريتانية حتى يكون لها الإسهام الفعلي والحقيقي في توطيد التعاون الثنائي والدفع به إلى أبعد مدى.

من جانبه، أعرب السفير الموريتاني السيد محمد ولد حناني عن الإرادة القوية التي تحذو بلاده بغية الدفع بالعلاقات الثنائية بين المغرب وموريتانيا ولا سيما في شقها الاقتصادي، وتعزيز الروابط الثقافية والإنسانية بين البلدين، وكذا العمل البرلماني المشترك.

وبعد أن أشار إلى المسار المشجع للعلاقات الثنائية في مختلف المجالات، وظهور مؤشرات واعدة في قطاعات السياحة والصحة والتعليم، عبر السيد محمد ولد حناني عن أمله في انخراط أكبر للقطاع الخاص في هذه الدينامية وتعميق التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين بالبلدين، بما يعود بالنفع على الشعبين الشقيقين، لافتا في هذا الصدد إلى أهمية العمل على تيسير شروط تنقل المستثمرين والتسريع بمعالجة المشاكل المرتبطة بمنح تأشيرة الدخول إلى أراضي البلدين.

وعلى صعيد آخر، وارتباطا بالوضع الأمني الإقليمي عبر الطرفان عن وجهات نظرهما المتطابقة إزاء خطورة حالة عدم الاستقرار السائدة في منطقة الساحل والصحراء وتداعياتها الوخيمة على دول الجوار، مع ما يتطلبه هذا الوضع المتفاقم من إحكام التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية لمواجه التحديات المتعلقة باستتباب الأمن ومحاربة تهريب المخدرات بمختلف أصنافها، وتم التذكير في هذا الصدد باجتماع التحالف الدولي ضد تنظيم داعش المنعقد مؤخرا بمراكش والذي دق ناقوس الخطر بخصوص مثل هذه التحديات.

ممثل مجلس المستشارين لدى البرلمان الأنديني يجري مباحثات مع الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني.

أجرى ممثل مجلس المستشارين لدى البرلمان الأنديني السيد المستشار عبد القادر سلامة، مباحثات مع السيد "فيديل ايسبينوزا ساندوفال"، الرئيس الجديد للبرلانديني، والذي كان مرفوقا بالسيد إدواردو شيليكينغا، أمين عام هذه المنظمة الجهوية الهامة، وذلك يوم الخميس 26 ماي 2022 بالعاصمة بوغوطا.

وفي مستهل هذا اللقاء، عبر السيد عبد القادر سلامة عن اعتزاز وارتياح رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، وكافة مكونات المجلس لمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع البرلمان المغربي بالبرلمان الأنديني، مؤكدا على رغبة مجلس المستشارين في ترجمة المسار المتميز للعلاقات بين المؤسسة التشريعية المغربية ونظيرتها الأنديني إلى مشاريع عمل وخارطة طريق واضحة الأهداف والآليات.

وفي نفس السياق أكد ممثل مجلس المستشارين أن انضمام المغرب إلى برلمان الأنديز يندرج في إطار خيار المغرب الاستراتيجي في مجال التعاون جنوب-جنوب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث ذكر في هذا الصدد بالرعاية السامية لجلالته لفعاليات منتدى الحوار بين مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة والاتحادات البرلمانية الاقليمية والجهوية بإفريقيا والعالم العربي بنظيراتها بأمريكا اللاتينية والكراييب، وهو المنتدى الذي نظمه مجلس المستشارين برئاسة السيد النعم ميارة يوم الرابع من مارس الماضي، حيث استعرض في هذا الصدد الخطوط العريضة ل "إعلان الرباط عاصمة للتعاون جنوب-جنوب" الذي توج فعاليات المنتدى.

كما كان اللقاء فرصة أكد فيها السيد المستشار عبد القادر سلامة، على أن انضمام البرلمان المغربي إلى هذه المؤسسة التشريعية الإقليمية جاء كذلك ليكرس القناعات الثابتة للمملكة بخصوص أهمية الدور المتقدم الذي تضطلع به التجمعات الإقليمية في سياق عالمي غير مسبوق وخصوصا التحولات السريعة التي يعرفها على إثر الانعكاسات السلبية لجائحة كوفيد 19 على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أن مكانة المغرب والموقع الريادي الذي يحظى به في تعزيز التعاون جنوب-جنوب يؤهلانه ليكون بوابة متينة للانفتاح على القارة الافريقية بالنسبة لدول الأنديز ودول أمريكا اللاتينية ككل، مبرزا أن البرلمان المغربي، بمختلف مكوناته، تحذوه رغبة قوية في مواصلة العمل سويا مع هذه المؤسسة البرلمانية الإقليمية من أجل خدمة مصالح شعوب دول الأنديز والشعب المغربي، وعلى استعداد لدعم المشاريع التي أطلقها برلمان الأنديز لاسيما في مجالات الحكامة المحلية والإقليمية.

من جهته عبر الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني السيد فيديل اسبينوزا عن اعتزازه بحضور أعضاء البرلمان المغربي لفعاليات الجمعية العامة للبرلانديو، وما يشكله هذا الحضور من أهمية لتبادل وتقاسم الخبرات والاستفادة من التجارب الرائدة للمغرب وخصوصا في مجال الطاقات البديلة والسياسة المائية فضلا عن الاستراتيجية الوطنية لإدماج المهاجرين وتدبير القضايا المرتبطة بالهجرة بشكل عام.

كما كان هذا اللقاء فرصة أكد فيها رئيس وأمين عام البرلمان الأنديني أن الدور الطلائعي الذي يلعبه البرلمان المغربي في تعزيز العلاقات مع بلدان منظومة الأنديز، هو ما جعل مكونات هذه الهيئة البرلمانية الجهوية تقرر بالإجماع عقد أول دورة لها خارج دائرة البلدان الأعضاء، بالمملكة المغربية، داعين في هذا الصدد إلى استثمار هذه الزيارة من أجل الاطلاع عن قرب والمساهمة في التعريف بالتجارب الرائدة للمملكة في العديد من المجالات بما في ذلك تدبير القضايا المرتبطة بتدفقات الهجرة، والسياسة الفلاحية والزراعية، والطاقات المتجددة.

وخلال هذا اللقاء استعرض واتفق الجانبان على مختلف القطاعات والتجارب والاهتمامات التي تشكل عماد برنامج زيارة مكونات البرلمان الأنديني للمملكة المغربية، الى جانب تباحث سبل ارساء اليات مؤسساتية للانفتاح والاستفادة من الأوراش التنموية الكبرى المفتوحة بالمملكة المغربية، وما توفره من آفاق واعدة لربط دول الانديز بالعمق الافريقي والعربي للمغرب كحلقة وصل متينة وذات مصداقية.

تجدر الإشارة الى أن البرلمان المغربي وبرلمان الأنديز قد وقعا في يوليوز 2018 بمقر مجلس المستشارين مذكرة تفاهم ترمي إلى إرساء قنوات التواصل والتفاعل البرلماني من خلال تبادل الزيارات والخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق.

وبمقتضى هذه المذكرة، حصل البرلمان المغربي على صفة الشريك المتقدم لدى هذه الهيئة البرلمانية.

ويضطلع برلمان الأنديز، الذي يتشكل من 25 عضوا منتخبا بمعدل خمسة برلمانيين عن كل بلد، بمهام تنسيق التشريعات وتسريع الاندماج بين دول الأنديز، التي تتكون من الشيلي، وكولومبيا، والبيرو، والاكوادور وبوليفيا.

مشاركة وفد عن البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الدولي حول " دور البرلمانات الوطنية في مكافحة الفساد والدفاع عن الديموقراطية "

شارك وفد عن البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الدولي حول " دور البرلمانات الوطنية في مكافحة الفساد والدفاع عن الديموقراطية" والمنظم من طرف الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا بتعاون مع مجلس النواب القبرصي، وذلك يومي 27-28 ماي 2022 بنيقوسيا.

وضم الوفد المغربي كلا من:

- المستشارة السيدة شيماء الزمزامي عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- المستشار السيد عبد الكريم الهمس عن فريق الأصالة والمعاصرة؛
- النائب السيد خالد حاتمي عن فريق الأصالة والمعاصرة.

يهدف هذا المؤتمر إلى تبادل تجارب الدول حول الدور الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية في الحد من ظاهرة الفساد ومكافحته، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، والتركيز بشكل خاص على مساهمة والإعلام في التحقيق في الفساد ومتابعة مرتكبيه أمام القضاء.

وقد شكلت مشاركة وفد مجلس المستشارين مناسبة سلطت من خلالها المستشارة السيدة شيماء الزمزامي الضوء على التجربة الوطنية الرائدة في مجال مكافحة الفساد من خلال انخراط المغرب الفعال في الدينامية الدولية، و تبني مقاربة شمولية تشاركية ومندمجة تنخرط فيها جميع القطاعات الحكومية ومختلف الفاعلين وتواكبها عدد من الإجراءات والتدابير، توجت بتحقيق العديد من المكتسبات القانونية والمؤسساتية ، كما دعت في معرض مداخلتها نظراءها بالبرلمانات المشاركة، إلى المزيد من التعاون والتنسيق من أجل وضع رؤية مشتركة تروم إيجاد حلول ناجعة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من تداعياتها التي تطال سلبا المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

ومن جهة أخرى، عقد الوفد البرلماني المغربي لقاء مع الوفد البرلماني القبرصي واليوناني، تناول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وكذا سبل تعزيز التعاون البرلماني.

حضر هذا اللقاء السيدة ارين كرامبيدس عضوة مجلس نواب قبرص ونائبة رئيسة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا السيدة.

رئيس مجلس المستشارين يبسط في مائدة مستديرة رؤيته لتأمين المساهمة الفاعلة للنساء في التطوير والتغيير.

بشراكة مع مجلس المستشارين، نظمت وزارة العدل يوم الخميس 27 ماي 2022 مائدة مستديرة حول موضوع: "المرأة، من موضوع في منظومة العدالة إلى فاعلة في التغيير والتطوير" وذلك بالقاعة الكبرى الجلسات بمقر المجلس.

وقد تميزت هذه الفعالية العلمية بالكلمة التوجيهية لرئيس المجلس السيد النعم ميارة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية، وذكر في مستهلها بالمكاسب غير مسبوقة التي حققتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك فيما يخص الحقوق الإنسانية للنساء، وفي مقدمتها إجراء العديد من الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، من بينها إصدار مدونة منصفة للأسرة، وإجراء تعديلات هامة على مدونة الشغل، والتشريع الجنائي، وقانون الجنسية، واتخاذ تدابير خاصة للرفع من تمثيلية النساء في مراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري والاقتصادي. إضافة إلى ما عرفته أوضاع النساء من تقدم على مستوى الإدماج الاجتماعي، وارتفاع وثيرة تمدرس الفتيات وخاصة في العالم القروي، بالإضافة إلى المصادقة على مجمل العهود الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي تساهم في تعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وشدد السيد الرئيس في كلمته على أن التمكين القانوني للنساء غير منفصل عن التمكين المتعدد الأوجه وخاصة الاقتصادي والسياسي منها، مشيرا إلى ضرورة التعاطي مع الإجراءات المنصوص عليها دستوريا أو قانونيا أو تنظيميا، ليس كهدف في حد ذاتها، وإنما كوسيلة من أجل تيسير سبل تكافؤ الفرص لتولي مراكز القرار وتغيير الصورة النمطية المترسخة عن أدوار النساء وإبراز قدراتهن في قيادة قاطرة التغيير المنشودة في كل أبعادها المؤسساتية، بما فيها مجال العدالة.

وتبعا لذلك، يضيف السيد الرئيس، فالتمثيلية السياسية للنساء ورهان المساواة، كهدف يجب تحقيقه، بحاجة إلى مقاربة متجددة ضامنة لالتقائية الأبعاد التنموية والحقوقية والسياسية، للانتقال بمسألة التمكين الشامل للنساء من مجرد أرقام وإحصائيات إلى تحقيق مشاركة منصفة ونوعية ومعبرة عن وضعهن المجتمعي.

كما أثار السيد الرئيس انتباه المشاركين في هذه الندوة إلى نتائج دراسة أصدرها صندوق الأمم المتحدة للسكان حول عدالة النوع الاجتماعي والقانون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تضمنت تقييمًا شاملًا للقوانين والسياسات في ثمانية عشر دولة عربية. وخلصت إلى أنه " لا تزال الفجوات القانونية في العديد من البلدان تحرم المرأة من المساواة أمام القانون... ولا تمنح قوانين الأسرة في جميع البلدان الثمانية عشر المرأة حقوقا متساوية في جميع جوانب الزواج والطلاق والوصاية وحضانة الأطفال... ومن بين جميع القوانين التي تم تحليلها تحقق القوانين الخاصة بالعمل القدر الأكبر من المساواة بما في ذلك كفالة حق النساء في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يحصل عليه الرجال وفي إجازة الأمومة المدفوعة".

وعبر كذلك عن الانشغال والتساؤل المرتبط بالبرنامج الواعد لرقمنة الوصول إلى مرافق العدالة، ألا وهو كيفيات ضمان التوازن بين حق النساء في الولوج إلى الفضاء العام بما فيه أماكن التقاضي وعدم تقييد حركتهن كأساس لتمكينهن الاجتماعي.

مجلس المستشارين ينظم "ملتقى مجلس المستشارين للشباب المغربي"

في سياق الدينامية التواصلية والإشعاعية لمجلس المستشارين، واستمرارا على نهجه التشاركي بعقد سلسلة من المنتديات والملتقيات الموضوعاتية حول محاور مهمة تستأثر بانشغال المجلس، تساوقا مع تركيبته ووظائفه الدستورية المتفردة، وعلى رأسها العدالة الاجتماعية والجهات والغرف المهنية ومناخ الأعمال، **ينظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء فاتح يونيو** 2022 "**ملتقى مجلس المستشارين للشباب المغربي** " في دورته التأسيسية بهدف تثمين مساهمته الاقتراحية الفاعلة في تأطير الشباب المغربي وإدماجه المؤسساتي، والإنصات لهواجسه والتفاعل مع تطلعاته وطموحاته المتعددة في كل مجالات الفعل الاجتماعي والثقافي والفني والتنموي، وذلك بمشاركة أزيد من 300 شابة وشاب مغربي أقل من 30 سنة يمثلون مختلف الهيآت السياسية والنقابية والجمعوية بمختلف جهات المملكة، وكذا المؤسسات الجامعية الوطنية مع احترام مقاربة النوع والتنوع الفئوي والأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن شأن هذا الملتقى، الذي سيكون موعدا سنويا قارا ضمن أجندة المجلس، أن يتيح للشباب المغربي المشاركة في جلسات الحوار التفاعلية والمناقشة مع أصحاب القرار الوطني والترابي حول الموضوعات السنوية التي سيتم اقتراحها من طرف المجلس، والتي لا شك أنها ستشجع المشاركين على الانخراط في مزيد من الحوار حول مجموعة واسعة من الموضوعات، مع بناء علاقات أقوى بين المجلس والشباب من خلال مشاركة مواطنة في تطوير السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب.

واستحضارا من مجلس المستشارين لأهمية البعد الترابي في بلورة السياسات العمومية، فقد ارتأى أن يكرس هذه الدورة التأسيسية لموضوع" **أية سياسة ترابية جهوية للشباب؟**" في مسعى لبحث علاقة التصور الوطني العام للسياسة العمومية مع أولويات جغرافية القرب وحاجيات الشباب المجالية الجهوية والمحلية لتمكينه من المشاركة في عملية صنع القرار، والمساهمة الفاعلة في الجهود الموجهة لتنمية المجتمع ككل.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا الملتقى، الذي سيعرف مشاركة فعلية وازنة على المستويين البرلماني والحكومي وباقي المؤسسات الدستورية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والشخصيات الوطنية وممثلو المؤسسات الدولية الشريكة، يروم تحقيق الأهداف التالية:

- نهج التفكير الجماعي والاقتراح البناء والمساهمة في إطلاق النقاش حول السياسات العمومية للشباب وطنيا وترابيا؛
- بلورة مقترحات حول تأهيل وتطوير مسؤوليات وأدوار مجلس المستشارين في مواكبة السياسات العمومية الوطنية والترابية للشباب؛
- تشجيع الطرق المبتكرة والحديثة لتعزيز الحوار بين الشباب والسلطات العمومية والجماعات الترابية من جهة ومؤسسات الحكامة من جهة أخرى؛
- تعزيز الاجتهاد الجماعي الكفيل بوضع الآليات التي تمكن من إدماج حاجيات الشباب وانتظاراتهم كأولوية في أجندات مراكز صناعة القرار على المستوى الترابي من جهة، وآليات تقييم وقياس أثر السياسات العمومية الترابية على الشباب من جهة أخرى؛
- المساهمة في الرفع من مستوى حكامة البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالشباب في بعدها الجهوي وامتدادها الترابي؛
- توسيع الإطار المؤسساتي لتعزيز المشاركة الديموقراطية للشباب على المستوى المركزي والترابي؛
- تشجيع النماذج المبتكرة لإشراك الشبان والشابات في صنع القرار، والمساعدة في إدراج مطالبهم في سياق السياسات العمومية؛
- تعزيز وتطوير التواصل والثقة والتفاعل والتنسيق والتكامل بين مجلس المستشارين والجمعيات والمنظمات والمؤسسات والفعاليات الشبابية والعاملة مع الشباب.

يذكر أن هذا الملتقى يأتي تنظيمه في وقت تواصل فيه المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب أشغالها من خلال تكثيف اللقاءات وجلسات الاستماع مع كل القطاعات المعنية بالموضوع، وهي المجموعة التي يندرج إحداثها في سياق التنزيل العملي للمرتكز الدستوري للاختصاص البرلماني في مجال تقييم السياسات العمومية.

▪ المجموعة البرلمانية للكونفدرالية الديموقراطية للشغل تنظم لقاء دراسيا حول موضوع "قطاع الشباب، أي خدمة عمومية نريد".

نظمت المجموعة البرلمانية للكونفدرالية الديموقراطية للشغل يوم الأربعاء 25 ماي 2022 بمقر المجلس لقاء دراسيا حول موضوع **" قطاع الشباب، أي خدمة عمومية نريد"**، وذلك بشراكة مع النقابة الوطنية للشبيبة والرياضة.

وحسب البطاقة التقنية لهذا اللقاء فإنه يأتي في سياق وطني يعرف فيه القطاع الكثير من التحولات والتغيرات نتيجة الهندسة الحكومية الجديدة سواء على مستوى بنيته وتركيبته البشرية والمؤسساتية، أو على مستوى قيمة أدائه لأدواره وتحقيق أهدافه كسلطة حكومية مشرفة على تصريف برنامج الحكومة في قطاع الشباب والطفولة والمرأة، بالإضافة إلى ما يعيشه القطاع من تداعيات جائحة كورونا وما خلفته من تدهور في أداء مؤسسات القطاع، والرهانات الجديدة التي ترفعها توصيات اللجنة الوطنية للنموذج التنموي الجديد وما يواكبها من مخرجات ترفع تحدي النهوض بالشباب والطفولة المغربية.

ولأجل مقاربة هذا الموضوع من مختلف زواياه، وجهت الدعوة للمشاركة في أشغاله لفاعلين عموميين وبرلمانيين ومناضلين مدنيين وباحثين ومهتمين بقضايا الشباب، وذلك انطلاقا من المحاور التالية:

- **الهندسة الحكومية الجديدة وأثرها على وثيرة أداء قطاع الشباب؛**
- **الشباب المغربي، تشخيص الوضعية والرهانات المفتوحة على المستقبل؛**
- **أي سياسة عمومية نريد من قطاع الشباب موجهة للشباب والطفولة والمرأة المغربية؛**
- **قطاع الشباب.. الإمكانات والفرص المتاحة.**

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma